(3-32)

الدولة الفلسطينية في السياسة الخارجية الأمريكية

الدولة بين تكتيك واستراتيجية الإمبريالية الأمريكية

يزيد عدد الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية المستقلة حتى نهاية شهر يناير عام 1989 عن مائة دولة، ويتحسن موقف دول السوق الأوروبية بشكل مباشر من مبدأ الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني إلى حقه في إنشاء دولة مستقلة، في حين لا تزال التصريحات الأمريكية المتلاعبة الألفاظ حول هذا الموضوع تتأرجح بين جرأة التعبير وخشية التفجير، في وقت يرزحُ فيه الكيان الصهيوني تحت وطأت تمزق داخلي مقترن بضربات الانتفاضة التي لا تهدأ والتي حددت أهدافها الواضحة بإنهاء الاحتلال والحرية والاستقلال الوطني، مما دفع ذلك الكيان إلى رفض الواقع الجديد والاستمرار في العيش في ظروف وأحلام ما قبل الانتفاضة. وجاءت قرارات المجلس الوطني وإعلان الاستقلال والدولة انسجاماً مع الإرادة الشعبية الفلسطينية التي عبرت عن فرحتها بالقرارات وبإعلان الاستقلال في كل أماكن تواجدها. وفي غمرة التأييد العالمي والاستحسان الدولي لموقف المنظمة، جاء موقف الولايات المتحدة معبرا عنه بمنع الأخ أبو عمار من دخول نيويورك لإلقاء كلمة منظمة التحرير الفلسطينية في مقر الأمم المتحدة. ولم تعر الإدارة الأمريكية اهتماماً للقوانين الدولية ولاتفاقية المقر مع الأمم المتحدة مما جعل التعبير الصارخ ضد سياسة الولايات المتحدة يعبر عن نفسه بإصدار قرار من الجمعية العامة بأغلبية 154 دولة مقابل دولتين هما: أمريكا و "إسرائيل" بنقل اجتماع الجمعية العمومية إلى جنيف ليتسنى للأخ أبو عمار إلقاء كلمة منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى الرغم من الإجماع الدولي على أن كلمة الأخ أبو عمار، ومبادرة السلام الفلسطينية التي طرحها تشكل أساساً كافيا لبدء حوار أمريكي فلسطيني تمهيداً لعقد مؤتمر دولي للسلام، إلا أن شولتز أبى إلاّ أن يراوغ ويطلب المزيد من التوضيحات، وهذه مواقف إن دلت على شيء فإنما تدل على ضرورة التنبه، في كل خطوة يتم اتخاذها. لقد كانت كل التفاعلات والإنجازات التي تمت على الساحة الدولية والعربية والفلسطينية قد جاءت بفضل الانتفاضة، وبفضل الصمود البطولي لشعبنا الفلسطيني، وتماسكه ووحدته الوطنية. وعلينا ونحن نبدأ الحوار مع الولايات المتحدة باعتباره أحد إنجازات الانتفاضة أن نتذكر دائماً ما قاله الرئيس ريغان في نهاية إعلانه عن بدء هذا الحوار حيث قال (ان تعهد الولايات المتحدة الخاص، إزاء أمن إسرائيل ورفاهيتها يبقى ثابتا. والواقع أن أحد أسبابنا الأساسية لفتح الحوار هو مساعدة إسرائيل على الحصول على الاعتراف والأمن اللذين تستحقهما) ان التحرك الأمريكي، كما ورد بوضوح، وعلى لسان أعلى مستويات السلطة، لا ينطلق من البحث عن العدالة والأمن والطمأنينة للمنطقة وإنما لإسرائيل أساسا، ولم يتورع ريغان أن يعلن في نفس التصريح عدم اعترافه بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وإذا كان التحرك الأمريكي والحوار الأمريكي الفلسطيني ناتجا عن أزمة الكيان الصهيوني وعن الدور النضالي الذي تلعبه الانتفاضة الباسلة فإن أول أهداف هذا الحوار بالنسبة لنا هو دعم الانتفاضة وترسيخ دورها في تفاقم الكيان الصهيوني، حتى تفرض على أرض الواقع أهداف شعبنا وثورتنا في دحر الاحتلال، وتحقيق الحرية والاستقلال، واضعين في الاعتبار أساليب الإمبريالية الأمريكية وتكتيكاتها المنحازة دائماً إلى جانب الكيان الصهيوني حامي مصالحها في المنطقة.

ويتطلب سبر غور السياسة الخارجية الأمريكية للإدارة الجديدة إلقاء ضوء على طبيعة الآلية التي تتحكم في المحصلة النهائية للقرارات الأمريكية المتعلقة بالشرق الأوسط هذا أولاً: كما يتطلب ثانيا:

استعراضا شاملا للمواقف الأمريكية الاستراتيجية والتكتيكية حول القضية الفلسطينية والدولة الفلسطينية منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المسلحة عام 1965 حتى الآن، كما يتطلب في النهاية استخلاصا للتوقعات المحتملة في إطار القوانين التي تحكم آلية اتخاذ القرار مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي فرضت نفسها على أرض الواقع السياسي المحلي والدولي.

أولاً: آلية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية الأمريكية.

تنتشر في الوطن العربي بشكل واسع أسطورة هيمنة اللوبي الصهيوني على السياسة الخارجية المتعلقة بالعالم العربي بشكل عام وبالقضية الفلسطينية بشكل خاص، ولا شك أن لهذه الأسطورة جذورا تجعل أنصارها يحصون المواقف الأمريكية المنحازة بشكل مطلق لصالح دولة الكيان الصهيوني بما فيها تلك التي يرون أنها على حساب مصالح الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. وعلى نقيض هذه الأسطورة تقف مجموعة من الحقائق الموضوعية والظواهر الجوهرية التي تؤكد ارتباط الكيان الصهيوني وتبعيته وجودا عسكريا وسياسة واقتصادا وحضارة بالولايات المتحدة، بما ينفي عن الكيان الصهيوني أي شكل من أشكال الاستقلالية الذاتية، أو المصالح الخاصة أو الطموحات الإقليمية التي لا تتطابق مع مصالح وطموحات الولايات المتحدة وبالتالي ليس لها القدرة ولا الضرورة للتأثير في آلية اتخاذ القرار.

وفي جميع المناسبات التي يتم فيها الحديث عن مدى تأثير قوى الضغط الصهيونية على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية يستشهد أنصار انعدام هذا التأثير بموقف الرئيس ايزنهاور إبان العدوان الثلاثي على مصر وقطاع غزة 1956 وحيث أن ظاهر هذا الموقف كان يتناقض مع ما أعلنه قادة الكيان الصهيوني، من تشبث باحتلال سيناء إلا أن رؤية ايزنهاور للمصالح الإمبريالية الأمريكية قد تمت ترجمتها بقرار الانسحاب الإسرائيلي، فلقد كانت رؤية قوى أمريكية أخرى في موقع المعارضة لقرار ايزنهاور ترى أن الانسحاب الإسرائيلي يجب أن لا يتم دون إزالة كل الأسباب التي أدت إلى حدوثه. وكان ليندون جونسون يقود في الكونغرس حملة مضادة لقرار ايزنهاور بضرورة انسحاب "إسرائيل". وقد طلب زعماء الكونغرس من ايزنهاور (أن يتحمل المسؤولية بمفرده، ووافق على ذلك، ورفض الابتزاز المتعلق بأصوات اليهود في الانتخابات ومع ذلك حصل في الانتخابات التي جرت بعد العدوان على واحد من أعلى الأرقام في تاريخ أمريكا اذ نال 47 ولاية و 457 صوتا انتخابيا مقابل 73 صوتا لادلاي ستيفنسون وهذا يبطل أسطورة الصوت اليهودي الحاسم في الانتخابات) [1].

هل كان موقف ليندون جونسون المعارض لانسحاب إسرائيل على أساس خطة ايزنهاور منطلقا من انحيازه لقرار إسرائيلي عبر اللوبي الصهيوني؟ أم كان له حسابات محلية أخرى أو رؤية مختلفة حول مستقبل المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

وهل كان رضوخ بن غوريون والقيادة الإسرائيلية لقرار ايزنهاور بالانسحاب والدوس على كل تصريحاتهم الرافضة، انصياعا لإرادة اللوبي الأمريكي الذي يحكم إسرائيل؟

إن مجرى الأحداث، وما يمكن استخلاصه من المتابعة الدقيقة لها يؤكد أن الأمر ليس بالبساطة التي تجعل السياسة الأمريكية محكومة بقرارات قادة الكيان الصهيوني عبر اللوبي اليهودي في أمريكا... كما أنها في الوقت نفسه ليست على درجة من التعقيد بحيث تمنع قادة الكيان الصهيوني من التأثير في كثير من الحالات في صياغة القرارات المتعلقة بالكيان الصهيوني... فإسرائيل هي العضو الحادي والخمسون في مجموعة شعارها "الواحد للجميع والجميع للواحد" فكما أن الجميع سيمنعون الواحد من أن يلقي بنفسه في البحر فإنهم أيضاً سيمنعونه من خرق السفينة.

(ليس ثمة شك في أن الجالية اليهودية الأمريكية تلعب دورا نشطا في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط، لكن نجاحها لا يعود لأية مؤامرة أو حتى إلى مراكز نفوذها في المؤسسات المختلفة في أمريكا. وهي إلى حد كبير مؤيدة للسياسة الخارجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط. ولو كانت السياسة الخارجية الأمريكية معارضة لإسرائيل لتقلصت سلطة هذه الدائرة الانتخابية إلى حد كبير)[2]

ولكن محاولة تضخيم دور اللوبي الصهيوني الذي نلاحظه في كثير من كتابات وتصريحات ومؤلفات أصدقاء العرب الأمريكيين، وأصحاب العلاقات المباشرة في العالم العربي، سواء في مجالات السياسة أو الاقتصاد، ترجع في حقيقتها إلى رغبة المسئولين الأمريكيين في توظيف هذه الأسطورة (لأنها تطلق يدهم أكثر في التعامل مع المنطقة، فهم يزعمون على سبيل المثال، أن القوى الموالية للصهيونية هي من القوة بحيث لا يسعهم التوجه ضدها أو بحيث أنه ينبغي عليهم التحرك بمنتهى الحذر، ويشيرون عادة إلى أن الأصوات اليهودية في الولايات المتحدة هي أكثر بكثير من الأصوات العربية وان لدى إسرائيل دائرة انتخابية قوية ونشطة تفرض قيودا خطيرة معينة على قدرة الولايات المتحدة على المناورة إزاء النزاع العربي - الإسرائيلي)[3]

وكما يوظف الوجود المادي للكيان الصهيوني على الأرض باعتباره يشكل العصا لكل من يشق الطاعة على السيد الإمبريالي، فإن أسطورة اللوبي الصهيوني المهيمن تقدم ورقة التوت لإخفاء عورة الأنظمة العربية الموالية لأمريكا، فعلى الرغم من وجود كل الدلائل التي تثبت محدودية التأثير الصهيوني على السياسة الخارجية الأمريكية إلا أننا نواجه دائماً تلك الأصوات الأمريكية الرسمية التي تتصنع العجز أمام الإرادة التي لا تقهر للقوة الخفية للوبي الصهيوني.

(لقد ابقي على أسطورة اللوبي الصهيوني المهيمن لأنها مواتية أيضاً للأنظمة العربية المتعاطفة مع الولايات المتحدة فهي تمكن هذه الأنظمة من تركيز الانتباه بعيدا عن الغايات الحقيقية التي من أجلها تساندها حكومة الولايات المتحدة عسكريا وسياسيا، وتقدم القوة الكلية المزعومة للوبي الصهيوني ستاراً ملائما من الدخان يمكن هذه الأنظمة من تسويغ عجزها عن الضغط على الولايات المتحدة من أجل سياسة من شأنها أن تكبح المغامرات والعدوان الإسرائيلي)[4].

قوانين الاستعمار:

ان ما يحكم استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط هو مجموعة القوانين التي ورثتها الولايات المتحدة من الدول الاستعمارية منذ تبوئها قيادة الرأسمالية العالمية وهي تعبر مرحلة الإمبريالية. فالاستعمار البريطاني الذي كانت أمريكا إحدى مستعمراته أرسى قوانينه الخاصة بدءا بقانون التفوق العنصري الذي يشكل المنطلق والمبرر الأخلاقي للرسالة الحضارية للرجل الأبيض!! وصولا إلى قانون المصلحة الإمبريالية الذي يجسد الهدف لتحقيق الاستغلال بكل أشكاله وصوره، مروراً بقانون السيطرة الذي يشكل الأسلوب للوصول إلى تحقيق المصلحة القصوى ودوام استمرارها وتطويرها على حساب الشعوب.. وقد تجلت إبداعات الأنظمة الاستعمارية في ابتكار الوسائل التي تحقق قانون السيطرة سواء عبر الاحتلال المباشر أو غير المباشر. ومع نهوض حركات التحرر الوطني في العالم كان تبني بريطانيا الا ستعمارية إنشاء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين كبؤرة توتر دائم مهمتها فرض سيطرة الاستعمار على المنطقة العربية عبر تكريس التجزئة والتخلف والتبعية.

فالعالم العربي المجزأ المتخلف التابع هو الذي يسهل على الولايات المتحدة، نهب خيراته وثرواته الطبيعية واستغلاله سوقا لبضائعها. ومن الطبيعي أن تلعب القوى ذات الاحتكاك المباشر والمؤسسات

الرئيسية التي تضع وتنفذ خطط الاستغلال دورا أساسيا في القرارات الأمريكية المتعلقة بالشرق الأوسط وبالمنطقة العربية، فالنظام الرأسمالي الإمبريالي يظل محكوما في سياساته الخارجية بتوجهات وأهداف كبار رجال الأعمال الذين يسيطرون على الثروة والموارد في أمريكا والذين تمتد أذرعهم الضاربة عبر البحار تحت حماية القوى الضاربة للإمبريالية لتأمين الأسواق والأرباح الضخمة السريعة. (إن الطريقة لفهم قوة النخبة الأمريكية لا تكمن فقط في التعرف على النطاق التاريخي للأحداث ولا في القبول بالإدراك الشخصي الذي يتحدث عنه رجال ذوي قرار ظاهري، فوراء أمثال هؤلاء الرجال ووراء أحداث التاريخ هناك المؤسسات الرئيسية للمجتمع الحديث التي تربط بين الاثنين. إن هيكليات الدولة والشركات والجيش هذه تؤلف وسيلة القوة، وهي بحد ذاتها الآن ذات أهمية لم تضاهي قبلا قط في التاريخ البشري، وعند قممها هناك الآن مراكز قيادة المجتمع الحديث التي تقدم لنا المفتاح السوسيولوجي لفهم دور الحلقات العليا في أمريكا) (5)

وحين تختلف الرؤى حول المصلحة العامة ولأسباب ضيقة وتنافسية تحتدم الصراعات وتتناحر الطموحات وتشن المعارك، إلا أنها على الرغم من كثرة ضحاياها تظل داخل إطار خدمة المصالح الرأسمالية والإمبريالية... وتظهر نتائج صراعات مراكز القوى الاقتصادية في غالب الأحيان على سطح الإدارة الأمريكية الرسمية. وتتحول أهداف الشركات ذات النفوذ الأكبر إلى سياسة رسمية وتصبح الإدارة الأمريكية بشكل أو بآخر تحت تأثير أصحاب هذه المصالح كما عبر عنها ماك كونيل في كتابه القوة الخاصة والديمقراطية الأمريكية (إن جزءا لا يستهان به من الحكومة الأمريكية قد أضحى تحت تأثير أو سيطرة نخب ضيقة القاعدة ومستقلة ذاتيا إلى حد كبير، وهذه النخب لا تعمل بصورة متماسكة مع بعضها البعض حول الكثير من القضايا، انها لا "تحكم" بمعنى قيادة الأمة بأسرها بل على العكس تماما فهي تحتاج إلى أن تنتهج سياسة عدم تورط في القضايا الكبرى لشؤون الحكم إلا حيث تمس مثل هذه القضايا شؤونهم الخاصة) (6).

وكما يظهر الخلاف التحتي للشركات الكبرى والمصارف ورجال الأعمال على سطح الحكومة فإنه ينتشر أيضا كالاخطبوط في سلسلة من الأنابيب المتصلة والمتواصلة ذات المصالح المتضاربة حيث لا حرمة ولا حرام... حيث يختفي الصدق والوفاء وتسيطر صفقات ومساومات الأخذ والعطاء. وتصبح الحكومة خاضعة لرغبات مراكز القوى الاقتصادية الكبرى وكما يقول **بارنتي** في كتابه ديمقراطية للقلة.

(ضمن حكومة تتصف بسلطة مجزأة إلى حد كبير تشكل مصالح الشركات كتلا متماسكة، وان تكن أحيانا متداخلة حول المصالح المنتجة الرئيسية مثل النفط والصلب والمصارف والعقاقير والنقل والأسلحة. وهذه الكتل تتألف من بيروقراطية عند جميع المستويات ومفوضين تنظيميين وكبار أعضاء مجلس النواب والعاملين في اللولبيات وناشري الصحف، والنقابات وشركات الأعمال، ويعملون بكل الاستقلال الذاتي وعدم المسؤولية التي تتمتع بها الولايات الأساسية ضمن السياسة الأمريكية) (7).

مدرستان في التفكير:

كانت الحرب العالمية الثانية أكبر الصفقات التي حققتها الرأسمالية الأمريكية في هذا القرن. (ففي الوقت الذي تدمرت فيه صناعة البلدان الرأسمالية الأخرى إبان الحرب طورت الولايات المتحدة الأمريكية جهازها الإنتاجي بوتائر محمومة وزودت صناعتها بأحدث الأجهزة بقيمة 25 مليار دولار) (8) كل ذلك دون أن تسقط على أرض الولايات المتحدة قنبلة واحدة طيلة سنوات الحرب. وعلى الرغم من التضحيات الكبرى والخسائر المادية والبشرية التي لحقت بالاتحاد السوفيتي، إلا أنه خرج من الحرب قوة عظمى وحليفا أساسيا للشعوب التي بدأت تشق طريقها نحو الحرية والاستقلال الوطني، وبرزت في

الولايات المتحدة مدرستان في التفكير لمواجهة الاتحاد السوفيتي وانتشار ما أسموه بالمد الشيوعي في العالم خاصة بعد أن استطاع الاتحاد السوفييتي أن يجسد حالة التكافؤ النووي المدعم بامتلاكه للصواريخ البالستيكية عابرة القارات، التي جعلت الولايات المتحدة تحت رحمة الأسلحة السوفيتية.

لقد امتدت آلية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية الأمريكية المفصلة أدناه طيلة سنوات الحرب الباردة. ومع التغيرات الكبرى التي أدت إلى تفكك الاتحاد السوفييتي وبروز مشروع النظام العالمي الجديد كان لا بد من استخدام آلية جديدة للحفاظ على الدور الاستراتيجي للكيان الصهيوني ,الأمر الذي انشئ من اجله معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى وه ما سيتم استعراضه في حلقة قادمة.

مدرسة الحرب الباردة:

وتمثلت بأنصار الحرب الباردة التي يصفها مالكوم كير على النحو التالي: (ان مدرسة الحرب الباردة مبنية على مبدأ توازن القوى، وهو مبدأ عريق في التراث الدبلوماسي الأوروبي منذ أيام ميكافيلي مرورا بتاليران وبسمارك وتشرتشل، وإذا طرحنا جانبا مسألة العداء الأيديولوجي للشيوعية، فإن هذه المدرسة من التفكير ما زالت منذ عام 1945 تركز على الاتحاد السوفييتي كمنافس استراتيجي، وعلى أن العالم الثالث الذي خرج من طوق الاستعمار هو منطقة رخوة فيها من "فراغات النفوذ" ما يحتم على إحدى الدولتين العظميين أن تملأها قبل أن تفعل ذلك الدولة الأخرى وذلك من خلال استقطاب العملاء المحليين ناهيك عن فرض إشرافها المباشر) (9).

وقد جرّت مدرسة الحرب الباردة الكثير من التورطات الأمريكية التي انتهت بالهزائم كما جرى في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، إلا أن أنصارها يعتبرون أنها حافظت على هيبة وقوة الولايات المتحدة خاصة في منطقة الشرق الأوسط حيث استخدمت القوات الإسرائيلية المدججة بالسلاح الأمريكي أداة دبلوماسية دون أن تعطي اهتماما لخشيتها على مصالحها الحيوية في العالم العربي بل كانت تعتبر أن قوة الكيان الصهيوني هي إحدى الضمانات الأساسية لحماية مصالحها، وقد عبر مالكوم كير عن هذه النظرة لأصحاب مدرسة الحرب الباردة تجاه العالم العربي بقوله:

(لا شك في أن من بين الأسباب التي تمنع أمريكا من أجل اهتمام أكبر بمعالجة موضوع المظالم القومية في العالم العربي ومن تخفيف دعمها الهائل لإسرائيل أنها لم تشعر حتى الآن بأي ضغط كبير يرغمها على ذلك) (10).

ثم يستطرد معبرا عن الحجة التي يسوقها أنصار الحرب الباردة بقولهم. (بما أن إسرائيل موجودة فلا مانع من مساندتها كدولة لها قيمة استراتيجية ما دام العرب يسمحون لأمريكا بأن تفعل ذلك. ولا شك في أن الحظ قد حالف أمريكا أكثر مما تستحق إذ نجحت في أن تكون صديقة لإسرائيل من دون أن تخسر مصالح مهمة في الوطن العربي. ولا شك أيضا في أنه كانت هناك مناسبات استخدمت فيها أمريكا قوة إسرائيل العسكرية أداة دبلوماسية، لكن الأمر يختلف حين تسأل عما إذا كانت إسرائيل تشكل فعلاً قاعدة سليمة لمصالح أمريكا الاستراتيجية، وعما إذا كانت في الواقع توازي جميع الخسائر الثانوية وغير المنظورة المتعلقة بكسب الود السياسي في المنطقة، إن أصحاب نظرية الحرب الباردة يجيبون عن هذا السؤال بالإيجاب وبلا تردد ويبدو أن النجاح كان حليفهم في معظم الأحيان) (11).

ويمكن القول أن الاتجاه السائد في سياسة الحزب الجمهوري ينتمي إلى هذه المدرسة التي تنطلق من أن طبيعة الصراع الاستراتيجي بين الرأسمالية والشيوعية هي من نوع التناقض الأساسي العدائي وأنه لا مناص لأي من النظامين أن يهزم النظام الآخر. فالرأسمالية تزعم وهي تحاصر ما تسميه المدّ الشيوعي انها تحافظ على وجودها. بدعوى أن النظرية الماركسية اللينينية تتبنى خطا استراتيجيا

شموليا يسعى لسيطرة الشيوعية على العالم بأسره، وضمن هذا الفهم الإمبريالي لطبيعة التناقض ينقسم العالم إلى قسمين: قسم مع الاتحاد السوفييتي ضد أمريكا وقسم مع أمريكا ضد الاتحاد السوفييتي، ومع انهيار الاستعمار القديم وبروز حركات التحرر التي كان الاتحاد السوفييتي يدعمها معنويا وماديا، احتدمت المعركة الاستراتيجية، فالاتحاد السوفييتي الذي يهدف إلى شطب الإمبريالية من العالم يغذي النزاعات الإقليمية ويدعم التعايش السلمي، في حين تحافظ أمريكا على بقايا تركة الاستعمار القديم وتسعى إلى استيراثها، ومن هذا المنظور الإمبريالي تنقسم المنطقة العربية إلى قسمين الأول يقف ضد الاتحاد السوفيتي في بسط نفوذه على منطقة الشرق الأوسط والثاني يساعد الاتحاد السوفييتي.

وقد حاولت الولايات المتحدة بعد إنشاء الكيان الصهيوني خلق تحالفات في المنطقة العربية تضم دولا عربية إلى جانب "إسرائيل" لتشكل سدا في وجه ما أسمته الغزو الشيوعي، وهو ما يدل في إطار القسم الأول من التصنيف في حين صنفت الدول العربية المعادية للاستعمار في إطار القسم الثاني.

وكانت مصر/ جمال عبد الناصر تشكل الرمز الذي يمثل رأس رمح العداء للإمبريالية لما حققته من حالة نهوض قومي ووطني مستقل امتد تأثيره إلى خارج نطاق الوطن العربي ليرى دعائم مجموعة دول حركة عدم الانحياز التي اعتبرتها الولايات المتحدة مجموعة معادية لسياستها انطلاقا من مقولتها ان من ليس معي فهو ضدي وقد وصل الأمر بجون فوستر دالاس أن يصف حركة عدم الانحياز بأنها تعبير عن موقف غير أخلاقي.

وعلى النقيض شكل الكيان الصهيوني رأس الحربة المعادية لامتداد النفوذ السوفييتي في المنطقة لقدرته الذاتية على حماية نفسه من جهة وعلى توجيه الضربات للقوى المعادية لأمريكا من جهة أخرى ناهيك عن استعداده لحماية الأنظمة العربية الموالية للغرب إذا اقتضى الأمر سواء بالتهديد أو بالتنفيذ، وعلى هذا الأساس ينظر أنصار مدرسة الحرب الباردة إلى الكيان الصهيوني كثروة استراتيجية. إن تشدد الرئيس الجمهوري ايزنهاور على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي بعد عدوان 1956 انطلق من رؤيته كأحد أهم أنصار الحرب الباردة في ضرورة توظيف العدوان ومن بعده الانسحاب وذلك لدخول أمريكا المباشر لملء الفراغ في الشرق الأوسط الناتج عن تصدع الاستعمار البريطاني وانهياره ولمنع العرب من الوقوع في أعماق السوفييت، وقد لخص ايزنهاور في رسالته إلى الكونغرس في يناير 1957 المبدأ المسمى باسمه والذي يشير فيه إلى الأطماع السوفيتية في الشرق الأوسط واهتمام الشيوعية العالمية في السيطرة على المنطقة وضرورة التصدي الأمريكي لحماية استغلال دول المنطقة ولصد العدوان والشيوعية الدولية كما صرح في 9 آذار 1957 بقوله: "إنها لفرصة سانحة تنم عن خطوة هامة إلى الأمام لتطوير علاقات الصداقة بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط، إن القرار الموحد الذي صادق عليه الكونغرس ووقعت عليه أنا يعبر عن عزم السلطات التشريعية والتنفيذية في الحكومة لمساعدة دول الشرق الأوسط للمحافظة على استقلالها رغبة أكيدة من الشعب الأمريكي لصيانة السلام العالمي.

ان نصوص القرار وهدفه القومي الموحد سيزيد من الإمكانيات الإدارية لتساهم في إزالة الخطر الشيوعي عن منطقة الشرق الأوسط ودعم الاستقرار في المنطقة (12).

مدرسة الإقليميين:

ويطلق **مالكوم كير** على أنصار المدرسة الثانية لقب الإقليميين وهم (لا ينفون أهمية التنافس بين أمريكا والاتحاد السوفييتي، لكنهم يرفضون الإقرار بأن مشكلات العالم الإقليمية يجب أن تعالج أساسا من خلال هذا المنظار، وفي المقابل فإن الإقليميين يصرون على أن للمشكلات الإقليمية جوهرها الخاص بها، الذي تتم من خلاله المعالجة إذا كانت أمريكا تأمل بخلق روابط إيجابية مع المجتمعات المحلية

وحكوماتها، ولا يمكن القول أن من المحتم على هذه المجتمعات أن تكون تابعة لأي من الدولتين العظميين من دون غيرها. إذ أن علاقات هذه المجتمعات الخارجية بما في ذلك نظرتها إلى معضلات الحرب الباردة بين الدولتين العظميين تعتمد اعتماداً كبيرا على الدولة أو الدول التي تساعدها على حل مشكلاتها التي لا تستطيع حلها بمفردها) (13).

وفي إطار هذا الوصف، لا يصبح الصراع بين الشرق والغرب أي الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة هو محور الصراع الدولي الأساسي وإنما يصبح الصراع بين الدول المصنعة والغنية ودول العالم الثالث الفقيرة الباحثة عن الأمن الغذائي والاستقلال الوطني والسلام العالمي هو محور الصراع الدولي (وان لهذه النظرة الأساسية انعكاسات أيضاً على النظرة إلى النزاع الإسرائيلي العربي في الشرق الأوسط... ففي الصراع بين العالم القديم "الشمال" وبين العالم الثالث "الجنوب" لا تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية وإنما تعتبر جزءا من حركة تحرير وطنية، وبالفعل كان كارتر يتحاشى أن يطلق على منظمة التحرير "منظمة إرهاب" حتى أنه ومساعديه بحثوا عن وسائل من أجل "اعتدال" منظمة التحرير لإعدادها كشريك في الحوار السياسي) (14).

وينظر أنصار هذه المدرسة إلى الكيان الصهيوني من منظور أيديولوجي - أخلاقي - أدبي وتحت تأثير معاناة يهود أوروبا على يد (النازية) وفي تطلع نحو انتشار أوسع للعالم الحر الديمقراطي الشبيه بالولايات المتحدة كما يراها الحزب الديمقراطي. ويرى أنصار هذه المدرسة ضرورة حماية "إسرائيل" كقيمة إنسانية حضارية ثقافية في المنطقة باعتبارها تجسيدا لنبوءة أنبياء التوراة، ولكونها التعبير عن المرحلة التمهيدية لحلول الخلاص الحقيقي. كما يرون ضرورة عدم إغداق الأسلحة المتطورة التي من شأنها أن تحقن إسرائيل بالروح العسكرية المتضخمة والمتغطرسة تحت ذريعة الحفاظ على أمنها والتي يخشى من سوء استخدامها لدرجة تضر بها وبمصالحها مما يدفعنا لضرورة حمايتها رغما عنها كما يقول جورج بول من (طغيان الغطرسة) وضرورة نشر الاطمئنان عبر معاهدة دفاع مشترك بين "إسرائيل" والولايات المتحدة. وقد عبر عن هذا الموقف بوضوح جورج بول ووليم فولبرايت اللذان يعتبران من أبرز رموز أنصار مدرسة الإقليميين، وهؤلاء ينظرون في الوقت نفسه إلى العالم العربي بطريقة تختلف عن نظرة أنصار الحرب الباردة في الحزب الجمهوري. ففي كتابات الرئيس كينيدي عن استراتيجية السلام يقول (إن الموقف من الشرق الأوسط، لم يتحسن بالتصريح الدرامي لنظرية ايزنهاور التي عالجت الموقف في الشرق الأوسط باعتباره مقاطعة أمريكية، يدافع فيها ضد اعتداء خارجي متجاهلا حركة القومية العربية الثائرة، علينا أن نتكلم بلهجة مخالفة للهجة الحرب الباردة، لقد أخطأنا حين اعتقدنا أن الشيوعية هي العدو الأكبر للعرب، فإذا كانت بالنسبة لنا كذلك فهي ليست كذلك بالنسبة لشعوب تؤمن بالحياد ولها تاريخ طويل مع الاستعمار الأجنبي. (15)

مما تقدم يتضح لنا مدى التعقيدات والتداخلات التي تتحكم بصياغة قرارات السياسة الخارجية الأمريكية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط.. فإلى جانب الثوابت التي تتحكم بها قوانين الاستعمار بالدولة الإمبريالية تجد المتغيرات والتحولات طريقها عبر المدارس المختلفة والمناهج المتبعة من قبل مراكز القوى المتصارعة على صيغة القرار بما يتفق مع رؤية كل منها للطريق الأسلم لتحقيق أكبر المصالح للولايات المتحدة وإلحاق أقل الأضرار بها.

هوامش

1. توفيق أبو بكر: الولايات المتحدة والصراع العربي الصهيوني، دار السلاسل - الكويت 1986 ص 106.
2. فؤاد مغربي: التأثيرات الداخلية على السياسة الخارجية الأمريكية شؤون فلسطينية عدد 92/93 - 1979، ص 26.
3. المصدر السابق: ص13.
4. المصدر السابق: ص 14.
5. ك. رايت ميلز: قوة النخبة ص 5 ذكره مغربي مصدر سابق ص 14.
6. جرانت مالك كونيل: القوة الخاصة والديمقراطية الأمريكية ذكره مغربي ص 15.
7. مايكل بارنتي: ديمقراطية للقلة ذكره مغربي، ص 15.
8. وليم فوستر: دراسة في التاريخ السياسي الأمريكي، موسكو 1953 ص 628.
9. مالكوم كير: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط/ كيسنجر كارتر والمستقبل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم (67) ص 177 – 178.
10. المصدر السابق: ص 177.
11. المصدر السابق: ص 177.
12. دوايت ايزنهاور: وثائق فلسطين م.ت.ف دائرة الثقافة ص 186.
13. مالكوم كير: مصدر سابق: ص 178.
14. سيمحا دينتس: معرخوات عدد 291 يناير 1984، ترجمة الملف عدد 2 أيار 1984 ص 101.
15. وثائق فلسطين: جزء 2 ص 235، نقلا عن.